**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف - المسيلة –**

**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير**

**ملتقى دولي حول:**

**إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**

**عنـوان المداخلـة:**

**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة**

**دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا**

**من إعداد:**

**د. عمـر شريـف**

**زكية بن زروق**

**مقدمة:**

 يضم الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، أين تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة.

 وتلعب مثل هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية وخاصة تلك العاملة في مجال المناولة الصناعية، لما تتمتع به من مزايا في مجالات عدة وأهمها المهارات والابتكارات والقدرة على المنافسة من جهة ومن جهة أخرى امتصاص القدر الكبير من اليد العاملة البطالة.

 وتعتبر الجزائر من بين الدول التي انتهجت سياسة دعم الشباب من خلال مساعدتهم في إنشاء مؤسسات خاصة بهم، كما أن الجرائر الآن تتوفر على أكثر من 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مجال المناولة، ومن خلال هذا العدد المتواضع سنحاول إعطاء دراسة تحليلية من خلال مقارنة بسيطة بنظيرتها الفرنسية والتي تسمح لنا بالوصول إلى معرفة النقائص التي تسمح لنا بمراجعتها ومن ثم البحث عن الحلول من خلال ما قدمناه نصل إلى اقتراح الإشكالية الآتية: ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة؟

 وللإجابة عن هذا التساؤل فضلنا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وهي:

**I** ماهية و معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**II** ماهية و واقع المناولة في الجزائر

**III** واقع المناولة في فرنسا و مجال المقارنة

**I ماهية و معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة وقد تعدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل و لا أدل على ذلك من الإحصائيات التي تنص على أن عدد هذه المؤسسات أصبح يمثل مايقارب90%من مجموع المؤسسات الصناعية في الدول المتقدمة و قد جلبت أنظار الكثير من المفكرين و المختصين نظرا للعدد الهائل الذي يتأسس سنويا.

و من خلال هذا سنتعرض إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاقتراب من واقع الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات كميزة تنافسية يمكن من خلالها للاقتصاديات و خاصة النامية منها أن تحصل على مدا خيل إضافية وقدرتها على خلق مناصب شغل.

**1 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولا و مرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية و هذا باعتراف العديد من الباحثين و مسيري الهيئات و المنظمات الدولية.

وصعوبة تحديد مفهومها يكمن أساسا في تحديد المفروقات الجوهرية بين الوحدة أو المؤسسة الصغيرة من جهة و المؤسسة الكبيرة من جهة أخرى. فمحاولة وضع تعريف مناسب لهذه المؤسسات يصطدم بعدد كبير من المعايير و المؤشرات المختلفة كالحجم وعدد العمال وحجم الاستثمارات........الخ

ومن هنا نحاول ذكر أهم هذه المعايير، ثم استخلاص تعريف لها حسب المشرع الجزائري.

- المعايير الكمية: باستنادنا إلى هذه المعايير في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من الوقوف على أهمها و الخاصة بتحديد الحجم، حيث يمكن تقسيمها إلى:

مؤشرات اقتصادية و تقنية تشمل:

|  |  |
| --- | --- |
| **المؤشرات التقنية** | **المؤشرات الاقتصادية** |
| رأس المال المستثمر | عدد العمال |
| رقم الأعمال. | حجم الإنتاج |
|  | القيمة المضافة  |
|  | حجم الطاقة المستعملة |
|  | التركيب العضوي لرأس المال |

غير أن العمل بهذه المعايير يطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية و من بلد إلى آخر، و مع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو عدد العمال، على أساس أنه سهل التوفير، و الأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات، إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال و القيمة المضافة.

إلا أن هناك معايير تعتبر أكثر دقة في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب E STAELY

في كتابه" تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا توفرت خاصتين من الخصائص الآتية

\* استقلالية الإدارة

\*تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو لمجموعة أفراد.

و تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إلا أن احتياجها إلى الأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة و العاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.

و تعتبر هذه المؤسسة الصغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس ونفس النشاط

و لقد أستند القانون في الجزائر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لعدة محاولات أهمها:

**المحاولة الأولي:** ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية و الذي يرى أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بها ما يلي:

- الاستقلالية القانونية

- تشغل اقل من 500 عامل

#### - تقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون دج

######  - تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دج

**المحاولة الثانية:** في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة، طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) (4) تعريفا يرتكز على معياريين كميين هما اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف بذلك المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على إنها المؤسسة التي تتوفر فيها المواصفات التالية:

#### تشغل اقل من 200 عاملا

#### تحقق رقم أعمال اقل من 10 مليون دج

**المحاولة الثالثة**: ثم اقتراحها من طرف الباحث " رابح محمد بلقاسم " أثناء انعقاد ملتقى حول المناطق

 الجبلية (5) إذا اعتبر الباحث إن كل وحدة إنتاجية ذات حجم صغير و تتمتع بالتسيير المستقل، و تأخذ أما شكل مؤسسة خاصة آو عامة هي مؤسسة محلية ولائية أو بلدية.

ما يمكن استخلاصه من كل ما ذكر سابقا أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مركزا على المؤسسات الكبيرة الحجم، على أساس أنها اعتبرت بمثابة قاطرة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما ساهم في تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من ثم غياب تعريف دقيق لها استثناء بعض الاجتهادات الفردية.

و الجزائر على غرار بقية الدول لم تدرج تعريف دقيق في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات على أساس انه تتحكم فيها عدة معايير.

**2 أهميتها:**

كثير هي الدول التي تولي أهمية قصوى لهذا النوع من المؤسسات حتى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقدم كل سنة تقريرا إلى الكونغرس عن حالة المنشات الصغيرة و المتوسطة .
أما بالنسبة للجزائر فإنها تولي أهمية كبيرة لمثل هذه المؤسسات والدليل على ذلك ما يلي:

إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 1993

إنشاء مؤسسات مالية والوكالات مختصة لإعانة الشباب البطال على إنشاء مثل هذه المؤسسات.

**3 مميزاتها**

تتوفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مجموعة من المزايا التي تمكنها من لعب هذا الدور دون إغفال العقبات التي تقلص أو تلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية سواء كانت من المآخذ التي يحملها هذا النوع من المؤسسات آو تلك المتعلقة بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي و الإداري………الخ

إن الحصول على مركز تنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس من السهل تماما لان ذلك لن يتأتى إلا بعوامل ثلاث:

1-وجود إستراتيجية اقتصادية واضحة للاقتصاد الوطني.

2-وجود دعم سياسي و اقتصادي لهذا النوع من المؤسسات.

3-وجود المتعامل الاقتصادي الملم بالفرص المتاحة في هذا المجال .

**4 الخصائص المساعدة في اكتساب الميزة التنافسية ودخول الأسواق والعوامل المعرقلة:**

|  |  |
| --- | --- |
| **العوامل المعرقلة** | **الخصائص المساعدة**  |
| الائتمان | عنصر العمل |
| الهيكل التنظيمي كعنصر محدد للفعالية | اختيار الأسواق |
| تكلفة التكوين | التنظيم |
| العامل التكنولوجي | مخاطر السوق |
| نظام المعلومات | التسيير |
| الكفاءة |  |
| العامل البيئي |  |

**العولمة والشراكة و محدودية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

إن التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل تحد آخر ليس بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى فقط و لكن حتى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسينعكس عليها ذلك من خلال الآثار المترتبة على الاندماج في هذه المنظومة خاصة في بلدان العالم المتخلف و الجزائر كإحدى مكوناته تواجه :

**\*التكتلات الاقتصادية العالمية:** لا يخفى على كل متتبع لطبيعة العلاقات الاقتصادية سيطرة الأقطاب الثلاث ممثلة في:

-قطب آسيا و المحيط الهادي أو ما يعرف في مجموعة

-قطب مجموعة شمال أمريكا-نافتا- المتمثل في كندا المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية وهو قابل للتوسع إلى فنزويلا و مجموعة دول أخرى.

-قطب الاتحاد الأوروبي .

**\*المنظومة التجارية العالمية الجديدة:** بعد انتهاء جولة الاروغواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة أصبح التعامل التجاري يخضع إلى مقاييس جديدة لا تسمح بتحديد النظام التجاري و قواعده وفق التوجهات الوطنية و لكن ذلك تم حسب طبيعة العلاقات الدولية.

**\*اتفاق الشراكة الأورو جزائرية** : يهدف إلى إنشاء نظام تفضيلي تجاري مع ارويا عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات البلدين.

 **II**ماهية و واقع المناولة في الجزائر

تلعب المناولة الصناعية دورا مهما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية من خلال رفع قدراتها الإنتاجية و التنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.

 يشكل نشاط المناولة الصناعيـة محورا أساسـيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في عموم الدول الصناعية التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية إلى جانب أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا.

 وقد أدركت الجهات العربية المسئولة في العقود الأخيرة أهمية هذا الأسلوب في تفعيل علاقات التشابك والتكامل بين مختلف وحدات القطاع الصناعي الذي يعاني في الأساس من مشاكل كثيرة لعل أبرزها، التركيز على الصناعات الأولية والتخلف التكنولوجي وتدني مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف علاقات الترابط والتكامل بين المنشآت الآمرة بالأعمال وتلك المنفذة لها (المناولة). من الناحية العملية, ما زال تطبيق أسلوب المناولة والاستفادة منه في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة يواجه بعض الصعوبات, منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه وآلياته ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي، وسوف تتناول في هذا المحور ل:

– مفهوم وأهمية المناولة الصناعية (التعاقد الصناعي)

- واقع المناولة الصناعية (التعاقد الصناعي في المنطقة العربية)

- دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في نشر أسلوب المناولة الصناعية في المنطقة العربية.

- التوجهات المستقبلية المقترحة.

**1 مفهوم وأهمية المناولة الصناعية**

**1-1 المفهـــوم :**

مر مفهوم المناولة الصناعية بثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى على أساس قانوني،

 وفي الثانية حسب خصائص فنية،

 وفي الثالثة على أسس علاقاتية تحكم معاملات التبادل والتعاون بين المنشآت الآمرة بالأعمال والمنفذة لها.

وباختصار تعرف المناولة الصناعية (أو التعاقد الصناعي) بأنها :

"جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من : مكونات – منتجات – إكسسوارات خدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة.

فهو عبارة عن أسلوب زيادة الاستغلال الأمثل لطاقات الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات وقطع الغيار والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لتلك المدخلات. مما يؤدي إلى زيادة التخريج وبالتالي التخصص ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والضغط على التكاليف ورفع القدرة التنافسية وتطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

 وتسمى المؤسسة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمؤسسة "الآمرة بالأعمال" والمؤسسة التي تقوم بالأعمال, المؤسسة "المنفذة أو المناولة".

ويقوم هذا المفهوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما :

\* وجود علاقة مباشرة بين المنشأة الآمرة بالأعمال وشبكة المنشآت المنفذة لها أو المجهزة.

\* وجود عقد ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة بين المنشآت الآمرة بالإعمال والمؤسسات المنفذة.

**1-2 أهمية المناولة الصناعية :**

 برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم ابرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة. فقد مكنت المؤسسات التي أخذت بها على تنظيم نشاطها وتحقيق التخصص وتقسيم العمل والحد من النفقات وزيادة الكفاءة وتعظيم المكاسب ورفع القدرة التنافسية. فقد أصبحت تمثل نسب مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبـي و35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان.

**1-3 صيغ المناولة الصناعية :**

 يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة ويأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، مثل :

\* **مناولة طاقة الإنتاج** : حيث تقوم المؤسسة الآمرة بالأعمال بإبرام عقود مناولة مع منشآت أخرى متخصصة إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم رغبة منها في الاحتفاظ بطاقة إنتاجية خاصة بها.

\* **مناولة الاختصاص** : في هذه الصيغة تتعاقد المؤسسة الآمرة بالأعمال مع مؤسسة (أو مؤسسات) متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير احتياجاتها من المواد أو الخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسة الآمرة بالأعمال على التجهيزات والكفاءات اللازمة.

\* **المناولة الوطنية** : في هذه الصيغة، تتمتع المؤسسة المتعاقدة بنفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود وطنها.

\* **المناولة الدولية** : حيث تتمتع المؤسسات المتعاقدة بجنسيات مختلفة مهما كانت الدولة التي تمارس فيها عملها.

**1-4 تطور المناولة عبر العقود الأخيرة:**

**\*عقد الستينيات: المقاولات الكبرى،**

**\* عقد السبعينيات: ظهور المناولة الصناعية التي صاحبها التزايد في الطلب**

\* عقد الثمانينيات: تعقد أسواق المناولة، واستدعي البحث في تنويع الاستثمارات والمتميزة باعتمادها على الجودة والثمن

\* عقد التسعينيات: بداية اعتماد المناهج اليابانية في التدبير الصناعي، من خلال تنظيم العلاقات الصناعية وظهور مختلف مستويات المناولة

**عصر الشراكة**: ويتميز بـ:

\* نظام جديد في تدبير الإنتاج

\*المناولين معنيون بمراحل خلق وإبداع المنتج النهائي

\* المراقبة الذاتية وتأمين الجودة

**\*** قلة المناولين من الدرجة الأولى

\* الارتكاز على الوظيفة الرئيسية للآمرين بالأعمال، وتفويض المهام الثانوية إلى مناولين متخصصين

\* منطق الشراكة

**2 واقع المناولة في الجزائر:**

تلعب المناولة الصناعية دورا مهما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية من خلال رفع قدراتها الإنتاجية و التنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، ويعتبر الدور الأكبر الذي تلعبه مثل هذه المؤسسات في امتصاص البطالة التي ترهق كاهل مختلف الدول. البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية الكبرى للسنوات الخمس القادمة، يعد فرصة حقيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالمناولة، لذا فالجزائر كغيرها اهتمت كثيرا بمثل هذه المؤسسات وذلك من خلال القوانين والمراسيم المختلفة ولعل أهمها قانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرس، من جهة، المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في إطار تثمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأنشأ من جهة أخرى المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة والذي من بين مهامه الأساسية تنسيق نشاطات البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة.

**2-1 التدابير القانونية المتخذة**

**\* القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

إن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية وضعت إطار قانوني يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي و إنشاء صناعات المجاورة.

هذا الإطار القانوني يتمثل في إصدار القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي ثلاثة أبواب وستة فصول .

**الباب الأول** : أحكام عامة

الفصل الأول: مبادئ عامة

الفصل الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

**الباب الثاني** : تدابير المساعدة و الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الأول: الإنشاء

الفصل الثاني: الاستغلال

الفصل الثالث:ترقية المناولة

الفصل الرابع:تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**الباب الثالث**: أحكام ختامية.

**إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة**

إن أحكام المادتين 20 و 21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنص على ما يلي :

**المادة 20** : تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

 تحضي المناولة بسياسة ترقية و تطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

**المادة 21:** يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة. و يتشكل من ممثلي الإدارات و المؤسسات و الجمعيات المعنية بترقية المناولة.

تتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يلي :

إن المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 20 صفر 1424الموافق لـ 22 أفريل 2003 الذي ينص على تشكيلة تنظيم و سير هذا المجلس الوطني.

**2-2 إنشاء أجهزة لترقية و تطوير المناولة و الشراكة**:

### إنشاء شبكة لبورصات المناولة و الشراكة ( دور ومهام )

إن البرنامج الجزائري لإنشاء بورصات المناولة والشراكة تم إنجازه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما :

* مشروع 01990/ALG/PNUD-DP الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.
* مشروع 004/95/ALG/PNUD الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب

أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع 004/95/ALG/PNUD.

إن بورصات المناولة و الشراكة عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة و ذات هدف غير مربح وتخضع للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

**2- 3 برنامج عملي للتطوير و ترقية المناولة**

\*تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير و ترقية المناولة

\* تنظيم معارض متخصصة لتطوير و ترقية المناولة

\* نظام الإعلام.

**III** واقع المناولة في فرنسا و مجال مقارنة

بدأ اللجوء إلى المناولة منذ السبعينات، لقد عرفت تطورا ملحوظا و بالخصوص في ميدان الصناعة , حققت ما يقارب 73,2 مليار اورو (480,3 مليار فرنك) من رقم الاعمال وتتكون من 36890 مؤسسة بمختلف الإحجام و تشغل 680521 شخص.

مهما كان التنوع العملي حاليا 8 مؤسسات من بين 10 لها علاقات مع الشراكة. الدلائل المقدمة من أجل القيام بالإخراج ( (externalisation تلخص في كلمتين الإنتاجية والمرونة والتي كثيرا ما تؤدي إلى الشراكة .وحذف بعض الامتيازات الاجتماعية و تعديل أفضل لتكاليف الإنتاج والتوزيع.

المؤسسات الفرنسية واجهت وضعية تتميز بطلب مترديا و تكاليف مالية في تزايد لأن معدل الفوائد مرتفعا.

هذا التطور تسبب فيما يلي : تدني وفورات الحجم (les économies d’échelle) و ثقل مهم في تكاليف الاستثمار ووهن في خزينة المؤسسات. نتيجة هذه المشاكل، كان رد الفعل سريعا لأن المؤسسة اتجهت نحو الحصول على الإنتاجية

الوسائل المستعملة عديدة : التحول المتنامي لمسار الإنتاج ,إعادة الهيكلة والتنظيم للمؤسسات ,التخلي عن بعض الإنتاج لصالح التفاوض والتدعيم المعتبر للوظيفة المالية للمؤسسات والتي أصبحت مهمة للغاية.

**1 واقع المناولة الصناعية في فرنسا:**

يشكل نشاط المناولة الصناعيـة محورا أساسـيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في عموم الدول الصناعية التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق والاتحاد الأوروبي وآسيا. اللجوء إلى المناولة في الواقع الأوروبي ازدهر وبالخصوص في ألمانيا و فرنسا.

انطلاقا من تركيبة النسيج الصناعي كما يظهر من خلال الجدول التالي حسب التصنيف المعتمد لدى المهتمين، و حسب الترتيب المتناقص من ناحية أهمية المناولة، ثم الاتفاق على أن تبدأ حملة المسح الصناعي في مرحلة أولى بتغطية قطاعات العدنية و الميكانيكا إلى غير ذلك، وفق الجدول التالي:

الجدول التالي يظهر لنا رقم الأعمال، عدد المستخدمين، عدد المؤسسات بالنسبة لكل المناولات حسب

جدول رقم 01 يوضح رقم الأعمال، عدد المستخدمين و عدد المؤسسات وفق المناولات.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| القطاعات مؤسسات من كل حجم | الفواتير 2004بالملايين من الاورو | عدد المستخدمين | عدد المؤسسات |
| الميكانيكا الصناعية | 9269.82 | 103 322 | 9 088 |
| التقطيع-التفصيل- التطويق على البارد  | ­6 001.09 | 45 017 | 1 181 |
| صناعة النحاس-الأنابيب البناء المعدني | 4 177.19 | 43 866 | 3 433 |
| المسبكة | 3796,99 | 35413 | 452 |
| معالجة وتغليف المعادن | 2746.34 | 30819 | 2209 |
| التقوير | 2389.72 | 19069 | 1140 |
| صهر رشم طبع و قولبة | 1736,61 | 14462 | 589 |
| تثبيت | 1076,24 | 7635 | 115 |
| قوالب نماذج تصميم | 1065,81 | 12072 | 798 |
| لوازم عصر | 634,52 | 6164 | 446 |
| المكونات والأعضاء الميكانكبة | 437,45 | 3658 | 124 |
| الدوافع | 419,21 | 3680 | 96 |
| تعدين الغبار | 346,57 | 2199 | 25 |
| المجموع | 34097,56 | 328276 | 19696 |

Source: www. riost.fr

**2 تحليل بعض معطيات المناولة الصناعية الفرنسية :**

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي :

\* في فرنسا وخلال سنة 2004 فان القطاعات المتخصصة في المناولة الصناعية حققت ما يقارب 34 مليار أاورو من رقم الأعمال و تتكون من 696 19 مؤسسة بمختلف الأحجام و تشغل 328276 شخص.

\* لاحظنا إن الميكانيكا الصناعية تحصلت على حصة الأسد حيث ان رقم الأعمال يساوي9,2 أورو كما أنها تتكون من 9088 مؤسسة و تشغل 103322 شخص

\* أما القطاع الثاني فهو التقطيع التفصيل و التطريق على البارد وهو لا يقل أهمية من الثاني. فهي تحتل مركزا مهما مقارنة بالقطاعات الأخرى. وان دل على شيء فانه يدل على أن المناولة الصناعية هي السائدة.

تحتل حاليا صناعـة الميكانيكا والمناولـة الصناعيـة الطليعة فيما يخص التدابير الاقتصادية والصناعية ولها وزن كبير في قطاع السيارات وحاضرة بقوة في اقتصاد فرنسا.

المناولة الصناعية للسيارات لها قوانينها الخاصة وشروطها الخاصة كذلك والرهانات هي كمناول في صناعة السيارات هو شبه مرتبط بصاحب الأمر (شبه مندمج معه).

\* إلا أن فرنسا الآن ارتفعت عدد مؤسساتها العاملة في مجال المناولة إلى أكثر من 24000 وبقدرة استيعاب التشغيل يفوق 7 مليون عامل إلا أن واقع الجزائر في هذا المجال مرير نتيجة لتوفره على 350 فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة بالإضافة إلى نوعية الصناعة السائدة فهي صناعة خفيفة ولا ترقى لمستوى المنافسة الحقيقية من جهة ومن جهة لا تستقطب الكم المناسب من اليد العاملة .

**خـاتمــة:**

إن التحدي الأكثر جدية الذي ينتظر الجزائر هو انتهاج سياسة التأهيل الفعال من خلال طرق التسيير كانتقال من التسيير العائلي إلى التسيير الحديث، وبالتالي تحسين تنافسينها، والتغير في ذهنية رؤساء المؤسسات من خلال امتلاك المعارف Savoir –faire، الانتقال من التسيير الأوتوقراطي الذاتي إلى التسيير بالمشاركة من خلال نظام المعلومات.

إن برنامج التأهيل هو مسار تحسين دائم يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة الجزائرية كما أن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط فيه قصد الوصول إلى أهدافه, غير أن المتتبع لتنفيذ برنامج التأهيل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجد أن التأخير معتبر والمساعدات المالية جد ضعيفة وذلك يعود لمجموعة من الصعوبات نذكر منها :

- المستوى الفني لبعض الدراسات، صعوبة حشد الخبرات الملائمة للتشخيص.

- صعوبة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات.

- صعوبة حصول المستشارين على المعلومات العملية من أجل عملية التشخيص الاستراتيجي فهو أحيانا تقني وأحيانا يفتقر للإستراتيجية.

- تأخير في تحويل المنح وقبول التمويل البنكي غالبا ما يكون بصعوبة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

- كما أن انضمام بعض المؤسسات إلى البرنامج يرتكز أحيانا على الغموض ما بين المساعدة (هدية من الدولة دون المقابل) وبين المنحة المشروطة بتحديث وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسة ،كما أن إعطاء المنحة من صندوق تطوير التنافسية يكون تبعا لتحقيق البرنامج ،وبالتالي التمويل يكون من الأموال الخاصة أو الاستدانة.

- الخبرات غير الكافية في المؤسسات سواء من ناحية تسيير التجهيزات التكنولوجية أو في العملية الإنتاجية ،تسيير المخزون.

- الخبرات غير الكافية في المؤسسات سواء من ناحية تسيير التجهيزات التكنولوجية أو في العملية الإنتاجية ،تسيير المخزون.

إن نجاح برنامج التأهيل في الجزائر مرهون بتبني مؤسساتها لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج الاستثمار، التسويق وذلك بالقيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة. ولا بد لها من استغلال الإعانات المقدمة من قبل هياكل الدعم والشركاء الاقتصاديين من خلال المساعدات المباشرة المقدمة في إطار برنامج MEDA أو القروض والتسهيلات الممنوحة. وأن تستخدم إستراتيجية مقارنة الأداء benchmarking مع أفضل التطبيقات في المؤسسات الأخرى التي طبقت برنامج التأهيل خاصة تونس والبرتغال باعتبارهما السباقتان إلى هذا البرنامج وتحقيق النجاح فيه.

**مراجــع:**

1. FERFERA.m.y. mondialisation modernisation des Entreprises Sellami. A : La petite et moyenne industrie et développement économique E N A L 1985.

Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche Agence française de développement.

1. PEDIP : programme stratégique de dynamisation et de modernisation de l’économie portugaise.
2. MARNIESSE S., E. FILIPIAK (2003), *Compétitivité et mise à niveau des entreprises,* Notes et Documents n° 1, Agence Française de Développement, Paris.

Abassi B., « Le Secteur Industriel & la Problématique de sa Modernisation », In Revu CREAD, in Revue CREAD, © CREAD/CASBAH éditions 2001

1. ONUDI (2002), *Guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle,* ONUDI, Vienne. ONUDI (2003), *Rapport sur le développement industriel 2002-2003, la compétitivité par l’innovation et par l’apprentissage,* ONUDI, Vienne.
2. Christian Garalde la sous-traitance de marches de travaux et de services, Economique , Paris.